الخلال والمرود وقالوا والاوجه ان المدار على امكان الانتفاع به وحده
وعدمه لا بسمره فيه وعدمه ويحل الشاربب الفضة للسا والعلة
العين بشرط ظهور الخيلا وفي م ركة من العين والخيلا اي التعاظم
والتخوف لذا الوصدي ان الذهب ظاهره وباطنه لم لقوات الخيلا
والمدار على الاستعمال العرفي لقولهم يحرم الاحتوا على محرمة نقد وشم
رايحتها من قرب بحيث يعد تطيبا لا من بعد وتبخير بحو البيت
بعادون تلقى انما النازل من ميزاب نقد بالفم وغيره وان مسه لانه
لا يعد عرفا استعمالا وليس من الاتية سلسلة الانا وحلقته وغطا الكوز
وهو غير الراس المار وصفيحة فيها بيوت الكبريت ان لم يكن شي من ذلك
على هيئة انا والاحق الاستان حرم وحرم م ريحة وضع الكبريت على
البيوت وان لم تكن على هيئة الاتية لانه استعمال لها نظير مامر في وضع
الشي لنحو الاكل ومحل النظر الى تسميه الانا الفضة اما الذهب فيحرم مطلقا
وحيث حرم الاستعمال فالمستعمل فيه كنحو اما كول حلال والظهارة صحيحة
والحرمة للاستعمال لا لخصوص ما ذكروا لحيلة في حل استعماله صب ما
فيه في نحو يده ثم يستعمله منها لا بها لكن تبقى حرمة الوضع فيه وحرمة
اتخاذه وقضية تعليلهم حل كيس الدراهم الحرير بانه منفصل عن البدن
غير مستعمل فيما يتعلق به اعتبار نظيره هنا ونحو يده تعليل بعض نحو غطا
الكوز بمثل ذلك وعمل الفرق بقلط ما هنا ولعله الاقرب ومحل التعليل
المذكور ما ليس على هيئة انا كما مر وخالفوا م رفي ذلك فقال ولا يلتحق بغطا الانا
غطا العمامة وكيس الدراهم اذا اتخذ هما من حرير خلافا للسنوي اذ تغطية الانا
مستحبة بخلاف العمامة وكيس الدراهم لا حاجة الى اتخاذه منه واذا اضطر
استعمل الفضة لا الذهب ان وجدا معا والا فالموجود وكذا يحرم اتخاذه
اي اقتناوه في الاصح لانه يجري الى الاستعمال كالشبابة والمزمار وكلب لم يحتج
اليه لا قرد لجواز بيعه واحدى النواقيس الخمس وصور نقشت على غير
ممتهن وسقف مموه بنقد يتحصل منه شي ويحرم تزيين نحو بيت
وحائوت بها وتحلية الكعبة وسائر المساجد بذهب او فضة ويحل
الانا من احدهما المموه اي المطلي بنحو نحاس مطلقا او من غيرهما
باحدهما ان لم يتحصل منه بالنار شي يقينا اي وان تحصل بالمالحاد
لندرته

لندرته في الاصح لقلته فتسقى العين وان تحصل منه شي بالنار وان
خلط ذهب بسبب لا يليق اعتبارا لحصوله بغرض مجرده عينه حرم لوجودها
والكلام في الاستدامة اما فعل التمويه فحرام مطلقا لانه اضاعة مال
بلا فايدة فلا اجرة لصانعه ولا ارش على مزيله كل محرم وقول الماوردي
والروياني يحل ما يوخذ بصنعة محرمة كالتنجيم لانه عن طيب
غير رد وه بان كسب الزانيه والكاهن كذلك عن طيب نفس وهو حرام
حيث كما في الحديث واكله من اكل اموال الناس بالباطل وليس من
التمويه لصق قطع نقد في جوانب الانا المعبر عنه في الزكاة بالتحليه
لامكان فصلها بلا نقص بل هي اشبه بالصبة للزينة ياتي فيها
تفصيلها وبعضهم عرف الصبة في عرف الفقها بذلك وبه يعلم ان تحليه
آلة الحرب جايزة وان كثرت كالصبة لحاجة وان تعددت ويتعين حمل
اطلاقهم تحريم غيرها على قطع يتحصل من مجموعها قدر صبة كبيرة
لزينة ويحل الانا آلة النفيس في ذاته كياقوت وعقيق ومرجان
اي استعماله في الاظهر لانه لا يعرفه الا الخواص فلا تتكسر به قلوب
الفقرا ولعدم ورود نهي عنه لكن يكره للخلاف في تحريمه ومحل الخلاف في
غير فص الخاتم وتعيس الصنعة كزجاج وخشب محكم الخرط فيحل قطعا
وما صب من الاتية بذهب او فضه صنعة كبيرة عرفا تحقيقا
فما شك في كبره الاصل اباحته لزينة ولو في بعض وبعض لحاجة ووجهه
انه للامام يتعين بحسب الحاجة غلب وصار لها كانه للزينة اما اذا تميز الزايد
على الحاجة فان له حكما للزينة حرم استعماله واتخاذه او صغيرة بقدر
الحاجه وهي غرض الاصلاح لا التجر عن غير النقد لانه يبيح كل الانا فلا تحرم
ولا تكره فان تبعضت لزينة وحاجة كرهت او صغيرة لزينة او كبيرة
لحاجة جاز مع الكراهه في الاصح للصغر المسامح به وللحاجة وان عمت
جميع الانا وزعم انها لا تسمح صبة ممنوع واصل الصبة ما يصلح به الخلل
صفيحة او غيرها واطلاقها على ما للزينة توسع وسمي الذاهب فيه اثرا
طرحها كالتضبيب ومحل الشرب وفي معه فضه وصبة منصوبة بفعل
على التوسع نصب المصدر بفعله اي المفعول المطلق وهو يكون مصدرا